أصحاب المعالي والسعادة،
السيّدات والسادة،
صباح الخير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بدايةً، أودّ أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى معالي الدكتورة ليلى بنت أحمد بن عوض النجار، وزيرة التنمية الاجتماعية في سلطنة عُمان، على كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال. كما أعبّر عن امتناني لشركائنا: سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، وسعادة الدكتورة سيما بحوث، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على التعاون المثمر في الإعداد والتحضير لهذا الحدث البالغ الأهمية.

الحضور الكريم،
يسعدني أن أرحب بكم في هذا الاجتماع الذي يُعدّ فرصةً فريدة لتقييم التقدم الذي أحرزناه خلال الأعوام الماضية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. كما يمثل هذا اللقاء محطة هامة لتجديد التزامنا المشترك بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في منطقتنا العربية.

نجتمع اليوم في ظل لحظة فارقة؛ إذ تمر منطقتنا العربية بمرحلة مليئة بالتحديات المتشابكة. فقد فرضت الأزمات الاقتصادية والحروب والنزاعات الممتدة، إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي المستمر، أعباءً ثقيلة على شعوب المنطقة، مما عرقل التنمية وأثّر على استقرارها وازدهارها. وكانت النساء والفتيات الأكثر تضررًا من هذه الأزمات، حيث قدر العام الماضي وحده أن أكثر من **15 مليون امرأة وفتاة** تأثرن بالنزاعات المسلحة في منطقتنا. ومن بينهن ملايين اللاجئات والنازحات اللواتي أُجبرن على الفرار من ديارهن، وتعرضن لانتهاكات جسيمة، بما في ذلك الحرمان من التعليم والخدمات الأساسية.

السيّدات والسادة،
رغم التحديات الجسيمة التي تواجه منطقتنا، فإن المراجعة الدورية لإعلان ومنهاج عمل بيجين أظهرت أن هناك إنجازات تستحق الإشادة. لقد تجلّت الإرادة السياسية في تبني سياسات وطنية تعزز تمكين المرأة وتحقق مشاركتها الكاملة في تنمية المجتمع.

وقد بادرت القيادات السياسية في العديد من دولنا إلى اعتماد تعديلات تشريعية وإصلاحات وطنية شاملة تهدف إلى تحسين أوضاع المرأة وتخفيف الأعباء عنها، بما يمكنها من تعزيز مشاركتها الاقتصادية وصنع القرار. فعلى مدار العامين الماضيين فقط، تبنت الدول العربية أكثر من **100 تعديل أو نص تشريعي** يسهم في تحسين فرص المرأة ويعزز حمايتها داخل الأسرة وفي مكان العمل وفي الفضاء العام.

ولم تقتصر هذه الجهود على الإطار التشريعي، بل ترافقت مع خطوات اقتصادية ملموسة، تمثلت في خلق فرص عمل ودعم المشاريع الريادية، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات تستهدف تشجيع النساء على الانخراط في سوق العمل وتعزيز مشاركتهن في ريادة الأعمال. وقد انعكست هذه الجهود إيجابيًا على معدلات مشاركة المرأة، وهو ما نلمسه بوضوح في العديد من الدول العربية.

ومع ذلك، تواجه هذه الإنجازات العديد من العقبات. فمثلًا، لا تزال نسبة **25 في المائة من سكان المنطقة** يعيشون تحت خط الفقر، مع ازدياد النسبة في مناطق النزاعات. وفي ظل اقتصار الحماية الاجتماعية على **30 في المائة فقط من السكان**، تبقى النساء الأكثر عرضةً للهشاشة، خاصةً بسبب انخفاض مشاركتهن في القطاعات النظامية التي تضمن استفادتهن من نظم الحماية الاجتماعية.

أصحاب المعالي والسعادة، السيّدات والسادة،
إلى جانب هذه التحديات، لا يزال عدم المساواة في الأجور والفرص يشكل عائقًا كبيرًا. إذ تسجل النساء في المنطقة فجوةً في الأجور تصل إلى **20 – 30 في المائة** مقارنة بالرجال، مما يعكس تحديات في الوصول إلى المناصب القيادية والمهن ذات

العوائد العالية. كما تعاني النساء في المناطق الريفية والنائية من تهميش أكبر، حيث يواجهن صعوبات في الحصول على التعليم والخدمات الصحية والفرص الاقتصادية.

لقد رسمت تقارير الدول العربية في مراجعتها الدورية مجموعة من الأولويات التي ستساعد المنطقة على الإسراع في تنفيذ إعلان ومنهاج بيجين والهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

وتسعى الدول من خلال هذا الأولويات الى تعميق أثر الإنجازات السابقة والبناء عليها من جهة وتجاوز العقبات التي تم تحديدها. تتضمن هذه الأولويات الاستمرار بعمليات التعديلات التشريعية لضمان القضاء على التمييز ضد المرأة في التشريع والواقع، واستكمال العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة وتوسيع الحماية الاجتماعية وضمان شمول الفئات المهمشة كالنساء في الريف والنساء ذوات الإعاقة.

لنكن على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا، ولنواصل العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يُترك أحد خلف الركب، خاصةً النساء والفتيات اللاتي يشكلن الركيزة الأساسية لمجتمعاتنا.

شكرًا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.